European Union
europa.eu

Union pour la Méditerranée
Union for the Mediterranean
الإتحاد من أجل المتوسط

The Hashemite Kingdom of Jordan

الإعلان الوزاري
للاتحاد من أجل المتوسط (UfM)
وزراء التوظيف والعمل
(كاشكايش، البرتغال، 2-3 أبريل/نيسان 2019**)**

1. اجتمع وزراء التوظيف والعمل في الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) في إطار المؤتمر الوزاري الرابع في كاشكايش بالبرتغال يومي 2 و 3 أبريل/نيسان 2019. وقد استضافت البرتغال المؤتمر وشارك في رئاسته **سعادة السيدة ماريان تيسين، مفوضة التوظيف والشؤون الاجتماعية والمهارات وحركة اليد العاملة في الاتحاد الأوروبي وسعادة السيد سمير سعيد مراد، وزير العمل للمملكة الأردنية الهاشمية،** وذلك بحضور سعادة الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط السيد ناصر كامل, وباستضافة سعادة السيد خوسيه أنطونيو فييرا دا سيلفا ، وزير العمل والتضامن والتأمين الاجتماعي في البرتغال ، في كاشكايش - البرتغال.

2. جاء المؤتمر في أعقاب عدة مؤتمرات وزارية حول التوظيف والعمل انعقدت في مراكش عام 2008 وبروكسل عام 2010، وفي البحر الميت بالأردن عام 2016. رسّخت تلك المؤتمرات وأكدت على مشاركة الاتحاد من أجل المتوسط في مجال التوظيف والعمل كوسيلةٍ لتطوير بُعد توظيفيٍ واجتماعيٍ فعّال وحقيقيٍ وشامل داخل الاتحاد من أجل المتوسط.

3. وفي مؤتمر كاشكايش، أقر الوزراء بأن التحديات وتوجهات السياسة التي تمت مناقشتها في مؤتمرهم عام 2016 لا تزال قائمة وأن اهناك حاجة لدفعة جديدة قوية في تنفيذ توجهات السياسة بشأن التوظيف والعمل التي تم الاتفاق عليها عام 2016، على الصعيد القومي والإقليمي على السواء.

4. ودعا الوزراء إلى الاستغلال الأمثل للسياسات وحشد جميع أصحاب المصلحة من خلال التآزر وصياغة المقاربات متعددة المستويات وإدراج المشاكل المتصلة بالتوظيف والعمل في جميع السياسات ذات الصلة. وشدّد الوزراء على الحاجة لتشجيع الحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي ورحبوا بتعهد الشركاء الاجتماعيين في المنطقة بالمساهمة في تعاون الاتحاد من أجل المتوسط في مجالي التوظيف والعمل. وأكد الوزراء على الدور المحوري، على جميع المستويات، للحوار الاجتماعي الفعال والمستمر، على المستويين الثلاثي أو الثنائي الأطراف، وذلك للتصدي للتحديات المتعلقة بالتنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في المنطقة.

5. ورحّب الوزراء بنتيجة المؤتمر الوزاري للسياسات المنعقد في كاشكايش يوم 2 أبريل/نيسان 2019 وبمراجعة الدول الشريكة للاتحاد من أجل المتوسط لتطورات التوظيف والعمل، بما فيه الآثار الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية ومستويات البطالة المقلقة وانخفاض مستوى التوظيف في منطقة جنوب البحر المتوسط، وتحديدا في أوساط الشباب، واستمرار التحديات المتعلقة باللاجئين والهجرة غير القانونية على ضفتي البحر المتوسط، وكذلك نافذة الفرص التي فتحتها الإشارات الإيجابية الأخيرة للتعافي الاقتصادي.

6. وأكد الوزراء على أن التقدم الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي ينبغي أن يسيرا جنباً إلى جنب. وذكر الوزراء الأوروبيون بإعلان غوتنبرغ، والذي تم تبنيه في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، وبالمبادئ التي حددها الأساس الأوروبي للحقوق الاجتماعية.

7. خلال المؤتمر الوزاري في البحر الميت عام 2016، اتفق الوزراء على ممقاربة متكاملة لتحديات التوظيف والعمل في المنطقة وتحديداً في دول جنوب البحر المتوسط. وفي كاشكايش، أكد الوزراء على بنود الإعلان الوزاري في البحر الميت عام 2016 وأجروا جرداً لما تم من أعمال متابعة عقب المؤتمر الوزاري عام 2016، وخاصة على المستوى الإقليمي وداخل إطار عمل خارطة الطريق 2017-2019.

8. ورحب الوزراء بشكل خاص، في هذا السياق، بنتيجة الاجتماعات والندوات التي نظمت تمهيداً للمؤتمر الوزاري الرابع. وفي الواقع استفاد تحضير المؤتمر الوزاري الرابع من نتيجة أعمال اجتماعات ثلاثة فرق عمل رفيعة المستوى، التقت على التوالي في برشلونة بإسبانيا يومي 28-29 مارس/آذار 2017، وفي بروكسل ببلجيكا يومي 21-22 مارس/آذار 2018 ويومي 23-24 أكتوبر /تشرين الأول ، كما استفادت أيضاً من الحوار الذي دار بمناسبة ندوات العمل التي انعقدت في أعقاب اجتماع فريق العمل رفيع المستوى وركزت على المواضيع الرئيسية للإعلان الوزاري عام 2016 وبالتحديد، خلق الوظائف وريادة

الأعمال، قابلية التوظيف لدى الشباب، خدمات التوظيف والتوفيق، التحول من الاقتصاد غير الرسمي للتوظيف الرسمي والحوار الاجتماعي، مشاركة المرأة في أسواق العمل وإدماج اللاجئين والمهاجرين الشرعيين في سوق العمل.

9. وذكر الوزراء من جديد بأهمية الالتزام السياسي القوي الذي اتُّخذ خلال المنتدى الإقليمي الثاني للاتحاد من أجل المتوسط، يومي 23-24 يناير/كانون الثاني 2017 في برشلونة، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي الأورومتوسطي من خلال تبني خارطة طريق من أجل العمل تحت عنوان البحر المتوسط يعمل: الشباب من أجل الاستقرار والتنمية.

10. وكرر الوزراء تعهدهم بخلق الظروف المؤاتية لوضع مقاربة تحقق المساواة بين الجنسين في التوظيف والعمل. ورحب الوزراء بخلاصات المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز دور المرأة في المجتمع، الذي انعقد بالقاهرة في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، حيث تم التأكيد على التعهدات القانونية الدولية والمؤسسية بشأن حقوق المرأة وتم اتخاذ تعهد بتقوية التعاون المشترك على الصعيد الإقليمي، وعبروا عن تأييدهم لخطة العمل المتفق عليها، والتي تشمل كأولوية أساسية "زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية"، والتي تأخذ في الاعتبار التعليم والتدريب المهني كمسائل مشتركة والاستفادة الكاملة وبدون تمييز من حقوقهن الأساسية. في هذا السياق، أشادوا بعمل منصة Women4Mediterranean في تحقيق التغيير الإيجابي من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في منطقة الأورو متوسطية، كما رحبوا بنتيجة المؤتمر المنعقد في لشبونة يومي 10-11 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

11. وأخذ الوزراء بعين الاعتبار خلاصات منتدى الحوار الاجتماعي الثالث للاتحاد من أجل المتوسط المنعقد في بروكسل يومي 10-11 أكتوبر/تشرين الأول 2017. ورحبوا ب"معاهدة تشجيع الحوار الاجتماعي في جنوب البحر المتوسط: الأردن، تونس، المغرب" التي أعدت في سياق مشروع بدعم الاتحاد الأوروبي تم توقيعه من [...] على هامش مؤتمر كاشكايش الوزاري.

12. وشكر الوزراء الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط على مبادراتها في التوظيف والعمل، وخاصة في قابلية التوظيف، والبنية الأساسية المؤاتية لإقامة المشاريع والوساطة في العمل. وركزوا على القيمة المضافة للمبادرة المتوسطية للتوظيف Med4Jobs عبر اعتماد ودعممشاريع التعاون المشترك في المنطقة في مجال توظيف الشباب، وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق النمو الشامل. وفي هذا السياق، رحب الوزراء بمراجعة الاتحاد من أجل المتوسط لآلية اختيار المشروعاتوإجراءات اعتمادها، والتي تم تبنيها بمناسبة المنتدى الإقليمي الثالث للاتحاد من أجل المتوسط المنعقد في برشلونة، بإسبانيا يوم 8 أكتوبر/تشرين الأول 2018. وأخذ الوزراء بعين الاعتبار أيضاً الخطوات الأولى لإعداد الفهرس الإقليمي الخاص بالاتحاد من أجل المتوسط والذي يهدف لرصد مشاريع التعاون القائمة في مجال التوظيف والعمل والتعرف على الثغرات والتراكب في برامج سوق العمل الإقليمي. ودعا الوزراء الأمانة العامة الاتحاد من أجل المتوسط كي ترفع التقارير بشكل منتظم حول تقدم المشروع واستخدامه.

13. كما رحب الوزراء بتحقيق المبادرة العالمية حول خدمات التوظيف المبتكرة للشباب (YouMatch I) وإطلاق المرحلة الثانية لها YouMatch II. في YouMatch II، يستطيع الخبراء والمهنيين من المنظمات الحكومية والخاصة، بما فيهم الشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، تحفيز مشاركة المعلومات والتعلم من النظراء في الدول المختلفة في مجال خدمات توظيف الشباب.

14. وسلط الوزراء الضوء على الحاجة إلى معالجة التحديات بما يتسق مع تعهدات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية بشأن التنمية المستدامة وتشجيع العمل اللائق والتوظيف، بما في ذلك الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي. وذكروا بتعهدهم لمواجهة التحديات والاتجاهات العالمية من خلال تنفيذ أجندة 2030، وتعزيز جهودهم للقضاء على الفقر، وتقليل نقاط الضعفاوالتصدي لعدم المساواة لضمان عدم ترك أي فرد خارج الصورة. وأكدوا على دور أجندة 2030 في المساهمة في تحقيق التوازن الضروري بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل الأساسية المتعلقة بالحوكمة والمجمعات السلمية والشاملة.

15. وسلط الوزراء الضوء على أهمية عام 2019 لدى منظمة العمل الدولية التي تحتفل بعيدها المئوي هذا العام. ورحب الوزراء بقرار منظمة العمل الدولية بوضع عام 2019 تحت موضوع التطلع إلى "مستقبل العمل

16. ورحب الوزراء بتبني المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، في دورته السادسة بعد المائة عام 2017، لخلاصات تشمل إطار العمل من أجل تحقيق المبادئ الأساسية وحقوق العمل بشكل فعال وعالمي. إطار العمل هذا يعتمد على التزام كافة الدول الأعضاء باحترام، وتشجيع وتحقيق المبادئ الأساسية وحقوق العمل، بما يتسق مع إعلان 1998. كما رحبوا بتبني التوصية رقم 205 حول

التوظيف والعمل اللائق من أجل السلام والمرونة، وفي عام 2018 بالقرارات بشأن الحوار الاجتماعي والعلاقات الثلاثية وكذلك القرار بشأن تنمية التعاون الفعال للاتحاد من أجل المتوسط كدعم لأهداف التنمية المستدامة.

17. ولاحظ الوزراء ما تم من متابعة لإعلان نيويورك حول اللاجئين والمهاجرين، وخاصة تبني المؤتمر الحكومي الدولي الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة الذي انعقد في مراكش بالمغرب في العاشر والحادي عشر من ديسمبر/كانون الأول 2018 وتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2018 الاتفاق بشأن اللاجئين.

18. وناقش الوزراء كيفية تنفيذ التوجهات السياسية المتفق عليها بشكل أفضل والطريقة التي تضمن للسياسات العامة والمبادرات وجهود الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني أن تتمخض على أرض الواقع عن تقدم ملحوظ في التوظيف والعمل، بما في ذلك وبشكل خاص الوضع الاجتماعي وقابلية توظيف الأفراد.

19. مع الإقرار بتنوع الأوضاع الوطنية، ذكَر الوزراء بالتحديات الهيكلية التي تواجهها المنطقة، من حيث الاستقرار الإقليمي والنمو السريع للسكان والتكامل الإقليمي. وسلطوا الضوء على ارتفاع حجم العمالة غير المنظمة ومعدل البطالة الهيكلية، والعوائق التي تمنع المشاريع الصغيرة الواعدة من النمو وتحدد خلق فرص العمل في القطاع الخاص المنظم، وعدم التوازن بين العرض والطلب من حيث المهارات، ونقاط الضعف عند الانتقال من المدرسة إلى العمل، وانخفاض الاستثمار في التعليم المهني والتدريب (VET) الذي يضر بالتلاحم الاجتماعي والتنافسية الاقتصادية، والدور الضعيف وغير الكاف لعمليات تنمية المهارات لدى الشباب والكبار على السواء، وتعرض المجموعات الأكثر ضعفاً كالشباب والنساء بصورةٍ مرتفعةٍ للبطالة، والفقر وعدم الرضا الاجتماعي، واستمرار الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي/العمل غير المعلن على سوق العمل. كما لاحظ الوزراء أن العديد من دول المنطقة يواجه باستمرار وصول أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين، وهذا من شأنه أن يبرز، ويخلق، أو يضاعف من الضغوط أو اختلال التوازنات الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية.

20. وأقر الوزراء بأن الهجرة الدولية من شأنها أن تخلق التحديات والفرص على السواء في دول المنشأ والعبور والمقصد. ونادوا بإيجاد ردود أكثر فاعلية وتنسيقاً، في روح التضامن والشراكة والمسؤولية المشتركة، يشترك فيها جميع الفاعلين لمحاربة الهجرة غير المشروعة. بينما ركز الوزراء على أن تلك الردود تذهب لأبعد من مسائل التوظيف والعمل، فقد أكدوا على الحاجة إلى التقدم في تحديد احتياجات السوق كما يجب.

21. إزاء هذه الخلفية، أكد الوزراء عزمهم على تنفيذ توجهات السياسة التي حُددت في الإعلان الوزاري عام 2016، على المستوى الوطني فيما يتعلق بالتوظيف والحوار الاجتماعي مع التركيز على اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز التعاون داخل الاتحاد من أجل المتوسط حول التوظيف والعمل.

22. ذكَر الوزراء على وجه التحديد بالمبادئ الشاملة التي أوصوا من خلالها السلطات الوطنية بوضع استراتيجيات شاملة تتلائم مع احتياجاتها فيما يتعلق بالعمالة وقابلية التوظيف والعمل اللائق.

a. نهج سياسي شموليٌ ومتكاملٌ حول العرض والطلب على العمل ومطابقة العمل لضمان التماسك والتمكين من تعبئة كافة المؤسسات والشركاء المعنيين (من القطاعين العام والخاص)، بما في ذلك التركيز على البيئة المستدامة التي تساعد على نمو الشركات، خاصة الصغيرة جداً، والصغيرة والمتوسطة؛
b. تشجيع الحوار الاجتماعي الفعال وحَسَنِ الأداء على المستوى الثنائي والثلاثي الأطراف والذي يشرك الشركاء الاجتماعيين بصورةٍ أكبر في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات التوظيف وتنفيذها؛
c. وضع سياساتٍ قائمةٍ على الأدلّة بفضل تعزيز الشفافية ووجود نظمٍ موثوقةٍ لمعلومات سوق العمل والترويج لثقافة التقييم والرقابة؛
d. أهمية ضمان سهولة الحصول على معلومات سوق العمل نظراً لأهميتها في مواجهة تحديات البطالة في المنطقة.
e. التركيز على الإمداد والتنفيذ، مع سياساتٍ موجهةٍ نحو تحقيق النتائج؛
f. التركيز على أهداف الاندماج ومكافحة التمييز، مع إيلاء اهتمامٍ خاصٍ للشباب والمرأة والمجموعات الأخرى المستضعفة؛
g. أهمية الاستثمار في التعليم والتعليم العالي ونظم التدريب، بما فيها التعليم والتدريب المهني (VET) وكذلك اكتساب العاملين المستمر للمهارات الجديدة أو رفع مستوى المهارة بغية تأهيلهم لمواجهة التغيرات المستمرة في عالم العمل.

23. وركز الوزراء على الدور الذي تلعبه تنمية المهارات في دفع قابلية التوظيف والتنافسية والتنمية وفي مواجهة تحديات التغيرات التكنولوجية والرقمية في اقتصاد المنطقة بشكل أفضل. وأقر الوزراء بأجندة المهارات الجديدة لأوروبا كمرجع مفيد لتشجيع الأعمال التي تهدف لمنح الأفراد مهارات تتفق مع احتياجات سوق العمل في المستقبل.

24. وركز الوزراء على أنه من بين الشروط الرئيسية لنجاح استراتيجات التنمية الذكية والمتكاملة والمستدامة هي جودة واستمرارية وانتظام التشاور الاجتماعي بين السلطات الحكومية ومنظمات الشركاء الاجتماعيين. كما أقر الوزراء بأهمية التشاور بين السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وبشكل خاص الدور الذي يمكن أن تلعبه المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات الوطنية المماثلة في الحوار بين القطاعين العام والخاص وفي المساهمة في إيجاد الحلول المستدامة لتحديات العمل في المستقبل.

25. ويرى الوزراء أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا يشكل فقط بديلاً للتزويد بقيم التوريد والمجتمع والبيئة بل يمثل وسيلة ذكية لتحرير الموارد وخلق وظائف مستدامة وتوليد تنمية اقتصادية متكاملة في المنطقة. ودعا الوزراء إلى تشجيع الابتكار الاجتماعي وخلق بيئة مؤاتية للشركات الاجتماعية تساعدها على تقديم كامل الإمكانيات للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وأقروا بالدور الذي يمكن أن يلعبه في سياق برنامج عمل التعاون الصناعي للاتحاد من أجل المتوسط وتنمية الشركات شديدة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.

26. بناء على الإنجازات الواردة أعلاه مع الأخذ في الاعتبار ما دار من حوار في مؤتمر سياسة كاشكايش، أكد الوزراء على الحاجة إلى التركيز الأقوى لجهودهم في المستقبل على أولويات العمل الحقيقية:
   a. دعم خلق العمل اللائق وتعزيز روح ريادة الأعمال؛
   b. تجنيد أصحاب المصالح المعنيين من القطاع العام والخاص لبناء الشراكات والتآزر؛
   c. بناء أسواق عمل متكاملة قادرة على ضم المجموعات المستضعفة والمحرومة؛
   d. الاستثمار في أنظمة تعليم وتدريب على مستوى جيد، وتنمية المهارات وقابلية التوظيف في بيئة عمل تتسم بالتغير.

27. في ضوء الطبيعة الهيكلية لتحديات التوظيف في دول جنوب المتوسط، وبالاعتراف بأن ليس هناك استجابةٌ سياسيةٌ ذات "مقاسٍ واحدٍ يناسب الجميع"، ركز الوزراء على الحاجة لمواصلة وضع سياسات وإصلاحات تهدف إلى تغييرٍ هيكليٍ ومستدام في تلك الدول، وبالتواكب، إيلاء اهتمام خاص للرقابة على العمليات في مجالي التوظيف والعمل علاوة على التقييم الكمي والنوعي لآثار الإجراءات المتخذة.

28. وأكد الوزراء على أهمية عمليات الرقابة الوطنية الجيدة مع اعتبار ما يلي:
   a. تحديد الأعمال اللازمة قبل حدوثها إعتماداً على مؤشرات وبيانات مقارنة موثوقة ومتاحة ومستدامة ؛
   b. مراجعة ما تم من تقدم في ترجمة توصيات الإعلان الوزاري في اللوائح الوطنية وبرامج عمل السياسات، فيما يتعلق بالمد بتلك التوصيات وقياس الآثار الحقيقية؛
   c. ترشيد استخدام موارد المعونة المالية من مختلف الجهات المانحة الوطنية والدولية من أجل تدعيم أثر البرامج المخصصة للتوظيف والعمل؛
   d. مشاركة التقارير الوطنية بشكل منتظم وطوعي مع أمانة الاتحاد من أجل المتوسط بغية المساعدة في رسم خارطة التوجهات الإقليمية، مع اعتبار نتائج المشاورات مع الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني.

29. طلب الوزراء من أمانة الاتحاد من أجل المتوسط، مع مساهمة الدول المتطوعة، القيام بتنسيق وضع إطار عمل لإجراءات الرقابة الوطنية، وتحديداً من خلال تنظيم الاجتماعات، والمد بالبيانات المفيدة، وتحديد مصادر الاتصال وتشكيل الشبكات وكذلك التعاون مع الدول ذات المصلحة والمنظمات الدولية. ودعا الوزراء المفوضية الأوروبية والوكالات الأوروبية المعنية، وخاصة مؤسسة التدريب الأوروبية، لأن تمد هذا العمل بالخبرة المناسبة.

30. ومن المتوقع أن يحقق إطار العمل ما يلي:
   a. الاستفادة من التجارب والممارسات الجيدة والدروس المستخلصة والمقتربات المبتكرة على المستويين الوطني والدولي؛
   b. يهدف إلى تحديد وجمع المعلومات المفصلة والموثوقة والإحصائيات وكذلك العمل استناداً على مؤشرات دقيقة تشجع توحيد تلك المؤشرات؛
   c. تحديد البرامج والمبادرات العملية والاستراتيجية المبتكرة مما يساهم في تعزيز الجهود التي تبذلها الدول المختلفة؛
   d. المساهمة في تحسين إمكانيات الدول الداخلية في الرقابة على السياسات ذات الصلة بسوق العمل؛
   e. المساهمة في مراقبة تأثر سوق العمل بالسياسات الأخرى ومبادرات التعاون المشترك في مجالات من قبيل التعاون الصناعي، والتجاري والاستثماري، والانتقال لاقتصاد حولي ومنخفض الكربون وتحسين التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين؛

f. تحديد موارد التمويل لدعم انتشار الممارسات الجيدة والإندماج الفعال للرقابة على آثار الأعمال الموجهة لسوق التوظيف والعمل، بما في ذلك تلك الواردة من القطاع الخاص أو من الشراكات العامة/الخاصة؛
g. ضمان مشاركة المعلومات والخبرات؛
h. حث الدول على مشاركة تقاريرها الوطنية حول الاتجاهات الوطنية الأساسية في مجال التوظيف والعمل بشكل طوعي ومنتظم مع أمانة الاتحاد من أجل المتوسط.

31. طلب الوزراء من الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط أن ترفع تقريرها بشأن نتائج هذا العمل إلى فريق العمل رفيع المستوى حول التوظيف والعمل خلال 2019. وطلب الوزراء من فريق العمل رفيع المستوى حول التوظيف والعمل أن يعمل على أساس هذه النتيجة مع اعتبار إطار العمل المقترح على اجتماع كبار المسئولين بالاتحاد من أجل المتوسط قبل انتهاء عام 2020. كما طلب الوزراء أيضاً من الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط أن تشجع تنفيذ إطار العمل على المستوى الوطني وأن ترفع التقرير بذلك إلى اجتماع كبار المسئولين بالاتحاد من أجل المتوسط.

32. بغية تحقيق التقدم في مجال التعاون حول التوظيف والعمل داخل الاتحاد من أجل المتوسط مع النظر إلى تشجيع التبادل بين النظراء وكذلك مشاركة المعرفة والخبرة داخل المنطقة، كلّف الوزراء الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بالعمل مع الدول المتطوعة وأصحاب المصلحة، من أجل تأسيس مجتمع ممارسة يغطي أولويات العمل الأربع الواردة في الفقرة 26 أعلاه. والمفترض في مجتمع الممارسة أن يسمح بجمع مختلف الخبراء والمهنيين من السلطات العامة والشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني ممن يوافقوا على العمل لمدة ثلاث سنوات في جمع ومناقشة وتقييم ونشر الخبرة والممارسات الجيدة. وينبغي أن يستفيد هذا المجتمع من الدعم الفني الذي تقدمه الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، وعند اللزوم، من خبرة المؤسسات والوكالات الأوروبية المختصة، و/أو المنظمات الدولية ذات الصلة. ويوصي الوزراء بزيادة التآزر في مجال التوظيف والعمل بين إطارات العمل ذات الصلة الإقليمية والدولية بغية تقوية التكامل وزيادة الأثر بأقصى قدر.

33. ودعا الوزراء الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط أن توسع وتكثف عملها في مجالي التوظيف والعمل. وأكد الوزراء على دور الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في المواكبة والوساطة التمويلية للمشروعات المعتمدة وكذلك ضمان التعاون المناسب مع مختلف أصحاب المصلحة المعنيين ودعمهم.

34. وأكد الوزراء على الجودة التي اتسم بها تحضير المؤتمر الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط وعبروا عن امتنانهم لحكومة البرتغال لاستضافة المؤتمر الوزاري الرابع حول التوظيف والعمل. واتفق الوزراء على أن يُعقد المؤتمر الوزاري الخامس عام 2022.